جـامعة بجـايــة

كـلية الآداب واللـغــات

قــسم اللـغة والأدب الـعربي

عـنوان المذكـرة:

العـــلـة والعـــامل عـــند ابـــن مـضاء

« دراســـة تحـليليـة مقـــارنـة »

مذكرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: علوم اللسان

إعداد الطالبين:

- **وردة عســلون**
- **هشـــام جـــندل**

تحت إشراف الأستاذ:

– يوسف لعساكر

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلــى كل من آمن بالله ربا وبالإسلام دينا

وبمحمد صلى الله عليه وسلام نبيا ورسولا

أهــدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

وإلــى التي سهرت من أجلي إلــى أغلى شيء في الوجود

إلــى الشمعة التي تحترق من أجل أن تنير لي الدرب

أمي الحنونة،

و إلــى مثلي الأعلى **أبي العزيز** و إلــى **أخواتي** و**إخواني**

و إلــى جميع **أخوالي وخالاتي** و إلــى كل **رفقاء** الدراسة من الابتدائي إلــى الجامعة

و إلــى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

هـشـــــام

إهـــــــــداء

الحمد لله خلقنا ومولانا على نعمة الإسلام والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد

أهدي ثمرة جهدي إلى نبع الأمان ونهر عذب الجريان إلى شمعة تحترق كي تنير دربي إلـــى شمس أنارت حياتي إلى من سهرت الليالي من أجلي هي أمـــي الغـالية

إلـــى من علمني فلسفة الحياة إلى من شقا لأجلي وكان مثلي الأعلى أبـــي الـغـالي

إلـــى جدي وجدتي وإلـــى من قاسموني أوقات أفـراحي وأحزاني أخـــي وأخـتي

إلـــى أعمـامي وعمـــاتي أخوالي و خـالاتي وإلـــى كـل الأصدقاء وزمـــلاء الدراسة

إلـــى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي وإلى كل من يعرفني من بعيد أو قـريب وإلـــى كل المسلمين.

*** وردة***

تـــشكـــرات

يـــا رب شـكـرك واجـب محتـــم هـــا أنـــا ذا بالـــشكر أتكلم
عـد الحصا بعرض السماء مقدارها يرضيك أني بعد شكرك مسلم
مـــالي أرى نعـــم الإلـــه تحيطني مـــن كـل جنب ثم لا أتكلم
دعـــني أحـــدث بالـنعيـم فإنـــني ممن يقـــر ولست ممن يتكلم

بعد شكرنا لله تعالى، على فضله ومَنه علينا ، أن هدانا وأمرنا بالعزم والقوة والإرادة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمينوهداية للضالين.

نتوجه بخالص الشكر إلى من كان سندا لنا في مشوارنا الدراسي إلى الأستاذ *يوسف لعاسكر* الذي تبع عملنا هذا ، ولم يبخل علينا بنصائحه، القيمة والمفيدة، ولم غلينا بوقته الثمين ولا بعلمه الوفير.وإلـــى كـــل مـــن أمدَ لنا يدَ المساعدة من قريب أو من بعيد، ألف تحية والشكر.

خطة البحث:

مقدمة

مدخل

الفصل الأول : العلة والعامل في التراث النحوي العربي.

المبحث الأول: مفهوم العلة والعامل.

المطلب الأول: مفهوم العلة لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: مفهوم العامل لغة واصطلاحا.

المبحث الثاني: العلة والعامل في التراث النحوي العربي.

الفصل الثاني:*ابن مضاء القرطبي *والحركة النحوية في الأندلس.

المبحث الأول: الحركة النحوية في الأندلس.

المطلب الأول: النحو في الأندلس.

المطلب الثاني: المذهب الظاهري في الأندلس.

المبحث الثاني: لمحة عن حياة *ابن مضاء القرطبي*

المطلب الأول: سيرته.

أ . نسبه.

ب . ثقافته وأخلاقه.

ج . شيوخه.

الفصل الثالث: العلة والعامل عند *ابن مضاء القرطبي*

المبحث الأول: العلة والعامل عند *ابن مضاء القرطبي*

المطلب الأول: العلة عند *ابن مضاء القرطبي*

المطلب الثاني: العامل عند *ابن مضاء القرطبي*

المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف في العلة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف في العامل.

خاتمة.

يعتبر النحو الدعامة الأساسية التي تقوم عليها اللغة. وهو يسدد خطاها عبر الزمن ويحفظها من الزوال وظل حصنا منيعا أمام خطر اللحن الذي بات يهددها في عقر دارها ويهدد فديستيها وخاصيتها التي تجعلها فريدة عن باقي أخواتها اللغة، كون اللغة العربية هي الوحيدة التي تتسم بهذه المزية.

وقد ركزنا على باحث ذاع سياطه وبرز ت أرائه في مجال النحوّ "ابن مضاء القرطبي" الذي اختلفت أرائه عن أراء السابقين، فرغم أن الهدف هو نفسه وهو الحفاظ على اللغة والقرآن الكريم من ظاهرة اللحن. يعد أمة وحده بين النحاة لم يسبقه في نهجه المتكامل عن أصول النحو أحد، ولم يقدره النحاة التقليديون بعده حق قدره، فنسي اسمه وغاب رأيه عن الدرس النحوي، حتى جاء عصرنا الحاضر فعاد الرجل العملاقي الأندلسي من وراء القرون مهيبا جليلا ليأخذ مكانه في الدرس اللغوي الحديث. و بدقة أكثر أخذنا نظرية العلة و العامل عند "ابن مضاء"، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل:

- من يكون ابن مضاء؟ ما آراؤه في أصول النحو العربي؟
- ما هو مذهبه المتبع في ذلك؟
- ما الجديد الذي قدمه للدرس النحوي؟
- ما معنى العلة و العامل عنده ؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف في نظرية العلة والعامل بينه وبين النحاة القدامى؟.

وللإجابة على هذه الإشكاليات ارتأينا ببدء بحثنا هذا بمدخل تحدثنا فيه عن مختلف المصطلحات النحوية، و قسمنا هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول، وكل فصل إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى العلة والعامل في التراث النحوي العربي، حيث تحدثنا عن بدايات النحو، مبرزين في المبحث الأول مفهوم العلة والعامل لغة واصطلاحا ، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى العلة والعامل في التراث النحو العربي. هذا

فيما يخص الفصل الأول، أما الفصل الثاني عنوناه *ابن مضاء القرطبي* والحركة النحوية في الأندلس. وينقسم بدوره إلى مبحثين: ففي أولهما تحدثنا عن الحركة النحوية في الأندلس وعن المذهب الظاهري فيه، وفي ثانيهما تناول لمحة عن حياة *ابن مضاء القرطبي*،سيرته، نسبه، ثقافته أخلاقه وشيوخه.

أما الفصل الثالث فخصصناه للعلة والعامل عند *ابن مضاء القرطبي*، الذي قسمناه إلى مبحثين ، تناولنا العلة والعامل عند *ابن مضاء* في المبحث الأول، أما المبحث الثاني يتمثل في الجزء التطبيقي التحليلي الذي هو عبارة عن مقارنة بين ابن مضاء والذين سبقوه من حيث دراسة العلة والعامل.

هذا فيما يخص عملية البحث ومحتوياته، أما المنهج الذي انتهجنه في بحثنا هذا هو المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي المقارن وذلك استنادا لطبيعة الموضوع ،حيث قمنا بتناول عدة ظواهر وتحليلها ومقارنتها من حيث الدراسة، وطريقة تناولها من طرف عدة علماء برزوا في هذا المجال. ومن أهم المصادر التي استعانا بها نذكر: الخصائص ل "ابن جني"، أساس البلاغة لـ "الزمخشري"، الرد على النحاة لـ "ابن مضاء"...

لا يخلو أي بحث لغوي من صعوبات تعرقل عملية البحث خاصة إذا كان البحث يتعلق بمجال لغوي قد يعرف اتساعا من حيث خباياه ومن حيث كثرة الأيادي التي مدت إليه، ولكن الصعوبة الحقيقية تكمن في كيفية جمع المادة اللغوية، فلم تكن المراجع متوفرة لنا بالقدر المطلوب حتى نرسم معالم دراستنا بدقة، فقلة المراجع وصعوبة الوصول إليها كان عائقا لنا أثناء عملية الدراسة.

و في الأخير نشكر كل من له يد العون في بحثنا من قريب أو بعيد خاصة الأستاذ المشرف "يوسف لعساكر" الذي أعاننا على إنجاز بحثنا، وساهم في إنارة طريق البداية إلى أن وصلنا إلى النهاية....فشكرا جزيلا، نسأل الله حفظه وإيصاله إلى مبتغاه والله ولي التوفيق.

مـــدخـــل

إن بقاء اللغة حية عبر الزمن يستلزم أ ن تبقي حية في ألسنة أبناءها ،وحياة أية لغة مرهونة باستعمالها وتناقلها بين الناس. فاللغة العربية حافظة على وجودها إلى يومنا هذا بفضل تداولها من طرف أهلها اللذين جعلوها أداة التواصل وقضاء حجاتهم.

لولا حرص أجدادنا الأوائل على صيانة اللغة من كل ما قد يلحق الأذى بها ويبعدها عن السليقة التي جبل عليها أهلها فما كانوا أحسوا بد نو الخطر من لسانهم إلا أن أسرعوا إلى تحصين الألسنة من اللَحن .لأن هذا الأخير إذا ما دخل على اللغة فإنه سيلقى من علیائها لتتلقفها ألسنة من لا علم لهم بمقاصد العرب وتلاعبهم بالكلمات ،فاللغة العربية لها جوهرها الخاص الذي يميزها عن باقي اللغات، وهو أنها إذا حدث لها تغيير في الشكل أو الحركة تغير المقصد بكامله وهكذا انتبه العرب لهذا الخطر،فعمدوا إلى إيجاد حلول سريعة لمعالجته ومن هنا نشأ علم النحو، ونحن هنا بصدد إعطاء لمحة عامة حول المفاهيم التي نتطرق إليها من خلال بحثنا هذا.

أولا:النحـو

اعتمد العرب في الحفاظ على لغتهم على ما تنطقه ألسنتهم و تتبناه عقولهم،وهذا بفضل مشاربهم اللغوية النقية و السليمة،وعدم اختلاطهم أثناء أخذهم للغة بالأعاجم،ولكن دخول الكثير من العجم إلى الإسلام هذا ما أدى إلى الفساد و انتشار اللحن الذي لم يترك منفذا ودخل به.[1]حتى أصبحت العرب تأخذوا كل السبيل الذي يوصلها إلى إيقاف الخرب الذي مس لغتهم وهكذا ظهر ما يسمى" بعلم النحو".

[1]- صلاح رؤى،النحوالعربي،نشأته،تطوره،مدارسه،رجاله،دارغريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2003،ط1،ص9.

تعريف النحو

أـ لغة:

يقول "ابن فارس" في مقاييس اللغة: "النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد ونحوت نحوه. ولذلك يسمى نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كانت العرب تتكلم به، ويقال إن بني نحو قوم من العرب. أما أهل النحاة فقد قيل :"القوم البعيد ،غير الأقارب،ومن باب انتحى فلان لفلان "قصده وعرضه له".

وكلمة نحو: "إن الكلمات قبل أن تدخل في تركيب العبارة لا يكون لها نصيب من الإعراب فإذا انتهت في العبارة تغير أخرها فيقال لها معربة، وتثبت أخرها على ما كان عليه من قبل فيقال لها مبنية "[2].

ويقول" الزمخشري " في أساس البلاغة: "النحو هو على أنحاء شتى لا يثبت على نحو واحد، ونحوت نحوه، وعنده نحو مائة رجل وأنكم لتنظرون في نحو كثير، وفلان نحوي من النحاة وانتح قصده ،انتحى لقرنه ،عرض له ،وانتحى على شقه الأيسر أي اعتمد عليه وانتحى على سيفه ،قال" متم" "ونحاه من مكانه تنحيه فتنحى عنه، وتنحى عني،وتنحى الدمع عن حدك"[3].

لكلمة النحو معان كثيرة مختلفة فقد تكون معنى" الجهة "وقد تكون بمعنى "القصد"وأيضا تكون بمعنى "الشبه" وكذلك تفيد معنى "القدر" ومثال دلك تكون بمعنى "الجهة"مشيت نحو المسجد أي جهة المسجد وتكون بمعنى "القصد" "نحوت نحوك" أي

[2]- ابن فارس الرازي، أ بو الحسن أحمد: معجم مقاييس اللغة،دار الكتب العلمية: بيروت ،ط1،م1،1999،ص215.
[3]- الزمخشري،أساس البلاغة،دار المعارف للطباعة و النشر:د ط،1979،ص257.

قصدت قصدك وتكون بمعنى "الشبه" "الولد نحو أبيه" أي شبه له وتكون بمعنى "المقدار" عندي نحو ثلاثين كتابا أي عندي قدر ثلاثين كتابا.[4]

ب- اصطلاحا

لمَا انتشر اللحن وفسدت ألسنة الناس انتاب العرب خوفا من ضياع لغتهم ،فأسرعوا إلى البحث عن حل جدري للمشكلة، ولقد اختلف العلماء حول بداية نشأة النحو هل كانت مع ظهور الإسلام واختلاط العرب بالأعاجم ؟ أم كان النحو موجودا عند العرب قبل هذه الحادثة ولكن ينقصه الظهور والتدوين؟

ولكن الذي يهمنا نحن في هذا المقام هو من أين أخذت كلمة النحو عامة فهناك رواية تقول بأن "الأسود الدؤلي"قد ذهب إلى أمير المسلمين "علي" كرم الله وجهه . وقد علم هذا الأخير فشو اللحن فطلب منه "علي" أن يدون النحو قائلا "انح هذا النحو وزد فيه ما وقع لك".[5]ومعنى كلمة "انح" أي اتبع وانتهج هذا السبيل في جمع ووضع القواعد النحوية.

ولقد عرف من قبل أن الكلام عبارة عن اسم و فعل و حرف وعليه أن يبدأ من هذه القاعدة ثم يقوم هو بإكمال الباقي و التوسع فيه ولقد استحسن "علي" رضي الله عنه ما فعله "أبا الأسود الدؤلي" قائلا له "ما أحسن هذا النحو الذي نحوت".[6]

ويظهر من خلال ما سبق أن النحو العربي قد نشا على يد "أبا الأسود الدؤلي"وانه هو الواضع الأول للنحو بإرشاده و توجيهيه من "أمير المؤمنين"متبعا المناهج الذي نهجه له "علي".وبتالي فان هذا الكلام يزول كل الشكوك التي تحوم حول أصل النحو وصاحب نشأته ولمن له الفضل في ظهوره ورسم دعائمه.ولكن الذي لا يجب إخفاءه هو أن النحوالعربي

[4]- أيمن أمين عبد الغني، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية:بيروت،ط1،2000،ص20.
[5]- صلاح رؤى، النحو العربي، ص41.
[6]- المرجع نفسه،ص41.

الأصيل يعتبر معجزة ومفخرة العرب و دليلا على نضج فكرهم اللغوي والعلي ولذلك ظهر في دقة قواعده وحسن ضبط مفاهيمه. فكان كالصرح العظيم الذي لا يمكن اختراقه.

إذن يبدو لنا من خلال ما سبق أن بدايات النحو العربي كانت على يد "الدؤلي" حين نسب إليه هذا العلم العظيم مع استشارته من "علي "أمير المؤمنين .وبالرغم من الاختلاف الذي ظهر حول هذه البداية وصاحب الأولوية إلا أن أكثر العلماء اجتمعوا على أحقية إنشاء النحو العربي" لأبي الأسود الدؤلي".

ثانيا: أصول النحو

بعد إعطاء لمحة بسيطة عن النحو العربي فإننا الآن سنتطرق إلى استبيان أهم الطرق التي استعان بها هذا العلم من اجل رسم معالمه وجمع المادة اللغوية بطريقة محكمة تجعل المستعمل لهذه القواعد يتحكم في اللغة بأكثر فصاحة لأنه قد صان لسانه من اللحن واهم هذه الطرق وأكثرها ضمان لصحة ما توصل به المادة اللغوية نذكر "السماع".

السماع

وهو النقل كما يعرفه "الأنباري" على انه "اعلم النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدة القلة إلى حدة الكثرة".[7]

والذي يمكن استنتاجه من هذا الكلام هو أن السماع عبارة عن الأخذ من أفواه العرب كما يشترط أن يكون المصدر المأخوذ منه موثوقا ومعروفا بنقاء لسانه من أي لحن.وقد أكد "السيوطي" بهذا الكلام "واعني به ما تثبت في كلام ما يوثق بفصاحته فشمل كلام الله

[7]- محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية.بيروت،2003 ،د ط،ص31.

تعالى وهو القران و كلام نبيه. و كلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين".[8]

إذنيعتبر كل من القران والسنة وما تواتر عليه العرب من كلام سواء شعرا كان أم نثرا هو الأساس الذي يعتمد عليه العرب في جمعهم للغة.فالقران هو كلام الله المنزه عنالخطأ فالحديث هو ذلك الكلام الذي يصدر من أفصح العرب لسانا "للرسول المصطفى" وأما كلام العرب هو الذي عرف بفصاحته وبلاغته حتى إن" الله" عز و جل أراد أن يبعث فيهم رسولا جعل معجزته هي القران الذي تحداهم بلغتهم فأصبح أفصح ما نطقت به العرب.

الإجماع

هو الأصل من أصول النحو وهو اتفاق المجتهدين من امة محمد عليه السلام في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي وهذا الحكم لم ينزل فيه حكم شرعي أو حتى جاء فيه حديث في السنة والحكم في المسالة يعود إلى اجتماع أكثر العلماء أو كلهم على واحد سوءا بقبوله أو رفضه.[9]

القياس

يعتبر الدليل الرابع بعد القرآن والسنة والإجماع وهو"وجود مسالة لم يجد لها حكم في القران والسنة والإجماع ولما يبحث لها نظير فيما ثبت حكم حكمه فان وجد النظير وعرف حلة جامعة بينهما غلب على ضمنه اشتراكهما في الحكم فيعطي للثانية حكم الأولى وهذا هو القياس.إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر أخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علة الحكم".[10]

[8]- المرجع نفسه،ص32.
[9]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 77 .
[10]- المرجع نفسه،ص 77.

يفهم من هذا القول أن القياس يشترط وجود طرفين "المقيس" و "المقيس عليه"مع وجود علة جامعة بينهم وهذه العلة تتم باجتهاد المجتهدين وليس بعبارة فردية أو من خلال الفهم اللغوي المباشر.

والقياس يأخذ صحته وأدلته من القران والسنة حيث هناك آيات فيها حكم شرعي لمسالة ويعممنا ذلك الحكم على كل مسألة مشابهة لأولى في العلة وقد ظهر ذلك في قوله تعالى "يا أيها الذين امنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخير ذلك خير وأحسن تأويل"[11]

ومن هنا يظهر لنا أن" الله" عز وجل قد طلب منا الاستعانة بالقران والسنة كلما واجهنا مسائل لم يحدد فيها حكم شرعي فيلحق النظير بالنظير مع وجود العلة.

وفائدة القياس أن النصوص الشرعية الواردة في القرآن والسنة محدودة وحياة الناس في تطور مستمر وتبدل للأحوال وظهور سلوكا لم يشهده عهد الرسول والصحابة وبالتالي فإن الأمة ستحتاج إلى وسيلة ناجعة من اجل مسايرة تغييرات الحياة بما ينفع الأمة ولا يخالف الدين.

[11]- سورة النساء، الآية 59 .

الفصل الأول

العلة والعامل في التراث النحوي العربي

المبحث الأول: مفهوم العلة والعامل

بعد أن ظهر النحو على يد "أبي الأسود الدؤلي"واكتمل على يد من جاء بعده "كابن هرمز"و "الخليل" و "سيبويه"وغيرهما .صار علما له مناهجه وأصوله.ومن بين هذه الأصول العلة والعامل .فما مفهوم العلة والعامل؟

المطلب الأول: مفهوم العلة لغة واصطلاحا

ليس غريبا أن يكون التطلع إلى معرفة علل الأشياء قديما قدم الإنسانية وحب الاستطلاع من الغرائز البشرية التي جعلت الإنسان في بيئته الأولى لم يكن ليملك الوسائل العلمية التي يمكن أن تعينه على كسب المعرفة بالطريقة الصحيحة وكانت تعليلاته في الطور الأول تقوم على تصور قوى خفية تسير الظواهر الكونية وتتحكم فيها على النحو الذي تقدمه الأساطير في العصور الحالية .

أ-لغة

1. للعلة معاني مختلفة منها المرض فشخص به علة أي به مرض و التعليل أي التبرير[12]

ب- اصطلاحا

العلة اسم لكل صفة توجب أمرا ما يجب ضروريا والعلة لا تفارق المعلول ككون النار علة الإحراق وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلا من اجله لو شاء لم يفعله كغضب أدى إلى انتصار[13] .

أما العلة النحوية التي تعرف بأنها الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم.[14]

[12]- محمد عيد،أصول النحو العربي،عالم الكتب للطباعة والنشر:القاهرة،دط،1989،ص54.
[13]- المرجع نفسه،ص54.
[14]- المازن المبارك،النحو العربي،دار الفكر:بيروت،ط3،1974،ص90.

1-أنواع العلل:

علل النحو على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل نظرية.

أ-العلل التعليمية

فمن العلل التعليمية قولنا"إن زيدا قائم "إن قيل بما نصبتم زيدا قلنا ب "أن"لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأننا لم نسمع كل كلام العرب وإنما سمعنا بعضه وقسنا عليه نظيره.

فمن ذلك فإننا سمعنا العرب تقول "قام زيد فهو قائم "و "ركب فهو راكب" عرفنا اسم الفاعل فقلنا"ذهب فهو ذاهب"[15]

ب- العلل القياسية

وهي سائل عن علة نصب "زيد"ب "إن" في قولنا "غن زيدا قائم"والجواب في ذلك أن يقال لان "إن" وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحولت إليه فعملت عمله فالمنصوب بها مشبه بالفعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله.[16]

ج- العلل الجدلية

وهي كل ما يعتل ب "أن" مثل أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال وبأي الأفعال شبهتموها ا بالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في حال وحين شبهتموها بالا فعال لأي شيء عدلتم هل إلى ما قدم مفعوله على فاعله وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه التساؤلات فهو داخل في الجدل والنظر.[17] هذا من جهة نظر "الزجاجي"

---

[15]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس:بيروت،د ط،1973،ص64.
[16]- المصدر نفسه،ص48.
[17]- المصدر نفسه،ص48.

أما "ابن جني" فقد قسم العلل على أساس من سلامة الحس و الذوق اللغوي فعلل النحو عنده على ضربين إحداهما واجب لابد منه لان الأنفس في معناه غيره و الأخرى ما يمكن تحمله أما العلل الأخرى فهي شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى فان تكلف جوابا عن هذا تصاعدت العلل و أدى ذلك إلى ضعف القائل به.[18]

المطلب الثاني: مفهوم العامل لغة واصطلاحا

أ-العامل لغة:

من يعمل على الدوام وان قل .الفاعل اعم منه.[19]

ب-العامل في اصطلاح النحويين

ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا.

نحو:جاء زيد، رأيت زيدا، ومررت بزيد .[20]

وقد عرف "الرماني" العامل فقال :"عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة المعاقبة لاختلاف المعنى" وعرفه "الشريف الجرجاني" بقوله :"العامل ما أوجب كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " وعرفه "ابن شاذ" :"العامل ما تحمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل".

فالعامل إذا هو الموجد المنشئ لشيئين هما :

1 - الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.

2- العلامة الإعرابية التي تقع في أخر الكلمة ، وتدل على حالتها الإعرابية ،وهذه العلامة حركة أو حرف أو حذف.

---

[18]- ابن جني، الخصائص،تحقيق: محمد علي النجار،دار الكتب المصرية:القاهرة،د ط،1957،ج1،ص173.

[19]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح: خالد الأزهاري الجرجاوي، دار المعارف:القاهرة،ص74.

[20]- المصدرنفسه،ص74.

فإذا قلنا :"ذهب زيد" فان" ذهب " هو العامل الذي اوجب حالة الرفع في "زيد"، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع.[21]

2-أنواع العامل:العوامل قسمان

أولا:العوامل اللفظية

وهي أفعال وحروف وأسماء.

1-الأفعال

وهي الأصل في العمل تعمل الرفع والنصب وجميع الأفعال ترفع اسما واحدا لأنها فاعلة إذا اسند إليه ، مثل:"خرج زيد".

2-الحروف: وهي على أربعة اضرب

- **الضرب الأوَل وهو على نوعين:**

نوع يرفع وينصب و يكون منصبوه قبل رفعه ،وذلك في "إن" وأخواتها ،ونوع أخر يكون رفعه قبل نصوبه وذلك في "لا"

و "ما" بمعنى "ليس" ويبطل عملها تقديم الخبر.

- **الضرب الثاني**

ما ينصب فقط :ومنه" الواو"التي بمعنى"مع" و "حرف النداء"عندما تنصب النكرة ونواصب الفعل المضارع.

-الضرب الثالث:

ما يجزم فقط وهي الأحرف الخمسة الجازمة وهي"لمَا"و "لم" و "لا" في النهي و "لا"في الأمر و "إن" في الشرط و الجزم.[22]

-الضرب الرابع

ما يجر فقط و هي جميع حروف الجر مثل "الباء"

---

[21]- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء، دار الكتاب الحديث،1999 ،ص114- 115.

[22]- المرجع نفسه، ص115– 116.

3-الأسماء:

-ضرب يعمل عمل الفعل مجازا نحو عشرون درهما أو على حقيقة وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و المصدر.

-ضرب يعمل عمل الفعل جزما في الأسماء التي تتضمن معنى "إن" في الشرط نحو الجزاء وهي "من"، "ما"، "أي"،"أينما"،"متى"

"حينما"،إذَ ما" و "مهما".[23]

ثانيا:العوامل المعنوية وهي اثنان

1-العامل في المبتدأ و الخبر وهو الابتداء

2-العامل في المضارع المرفوع وهو وقوعه موقع الاسم أو يجرده من الناصب و الجازم.[24]

المبحث الثاني: العلة و العامل في التراث النحوي العربي

لقد كان تأثير أصول الفقه في أصول النحو جليا منذ بداية نشوء هذا العلم وتكاد مصطلحات هذا العلم تتوحد مع ما نجده في كتب النحو ،فأصول النحو هي الأدلة التي تفرعت منه ،كما أن أصول الفقه تتنوع بتنوع الأحكام الشرعية ،فمثلا إن فائدة إثبات الحكم يحتاج إلى تعليل ومما لا شك فيه أن الأصول النحوية أصول استدلالية ،وقد أخذت هذه الأصول من أعمال القدماء و استنبطت من نصوصهم المدونة عن طريق السماع،ووظيفة أصول النحو هي ضبط ما دون من لغة العرب وتسجيل هذه النصوص عن طريق الاستدلال العقلي والنقلي.

[23]- بكري عبد الكريم، المرجع السابق، ص116.

[24]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا،ص140 .

المطلب الأول: العلة في التراث النحوي العربي

1-جهود"الخليل بن أحمد الفراهيدي"

لم يخرج "الخليل" ومن تبعه في تعليلاتهم النحوية على الأصل الذي يقوم عليه تعليل في العلوم ،وهو أنه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجودا أو عدما ،فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علة وسببا للأخرى ،و هذا ما تقتضيه بداهة العقل الإنساني ،إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف ،فالعلة في كلامهم صورا مختلفة يجمعها معنى السببية ،فقد كانوا يطلقون اسم العلم على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام.ومن ذلك مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعا فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه . وسئل:لم رفعت هذا الاسم ؟ فان الجواب يكون لأنه فاعل.[25]

إلا أن هذا المفهوم أصبح لدى طبقات أخرى هو كل ما يذكر في تعليم ما ليس من قبيل الإعراب، والذي جعلوه مرتبطا بالعلم سواء أكانت الظاهرة معللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها ببعضها البعض، ومن ثم فان العلة عند"الخليل" علة لغوية ،مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن يدركها العقل وليست كما يظن البعض أنها مبنية على اعتبارات عقلية ناتجة عن طبيعة اللغة أو مرفوضة عليها من خارجها، وإنما أكثرها ما يجري مجرى القوانين النحوية فالعلة في المطلق معناها ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج هو الوجود أو العلوم أو الماهية.[26]
على أن"الخليل"وصاحبه "سيبويه"وجمهرة النحاة من بعدهم ربما عللوا بعض الأحكام بعلل عقلية وذلك عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام؟ وما جاؤوا به من وجوه التعليل هذا من جانب ومن جهة أخرى انه فرض لاعتبارات عقلية على اللغة ،ينبع عنها واقعها إلا أنه يستند

[25]- ينظر: محمد عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار،دار الكتب العلمية:بيروت،ط1،2002،ص106.
[26]- محمد عبد الله الوراق، المرجع نفسه، ص107.

إلى معلومات بالضرورة تتعلق بأغراض الكلام والفائدة المتوخاةمنه ،ومن مثل ذلك تعليلهم امتناع اقتصار على أحد مفعولي الأفعال التي تفيد يقينا وظنا يقول "سيبويه"في ذلك تحت عنوان "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس فيك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الأخر ومثال ذلك قولك:"حسب عبد الله زيدا بكرا "،"وظن عمرو خالدا أباك "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقرت عندك من حال المفعول الأوَل يقينا كان أو شكا وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ،فان ما ذكرت "ظننت"ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا،ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن ،وأما "ظننت ذاك" فإنما جار السكوت عليه لأنك تقول "ظننت" فتقتصر كما تقول "ذهبت"ثم تعلمه في "الظن"كما تعمل "ذهبت" في الذهاب ،ف "ذاك"هنا هو "الظن" كأنك قلت :"ظننت ذاك الظن"وكذلك "خلت""حسبت".

وزعم "الخليل" أنه سمع عربيا يقول:"ما أنا بالذي قائل لك شيئا" وهذه قليلة" "يعني حذف صدر الصلة الذي هو المبتدأ، والأصل بالذي هو القائل..."ومن تكلم بها فقياسه "اضرب أيهم قائل لك شيئا".

فقلت:آ فيقال "ما أنا بالذي منطلق" فقال: لا، فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلا،وكأنه طوله و عوض من ترك "هو" وقل من يتكلم بذلك.[27] في هذه المسألة خفف طول الكلام قبح القبيح،ولم يبلغ أن يجعله حسنا،بخلاف مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر.

وكأن ذلك لأن طول الكلام في مسألة ضمير العطف على ضمير الرفع قد جبر العلة التي من أجلها خرج على أصل كان له ،ومن ثم حسن العطف عليه ،عندما يطول الكلام ونحوه،وأما حذف صدر الصلة فلا يؤول إلى الأصل ،ومن ثم لم يستحسن حسنا مطلقا وإنما حق قبحه.

[27]- سيبويه،الكتاب،تحقيق: عبد السلام هارون،دار القلم:مصر،د ط،1977،ج2،ص402.

2-جهود" ابن جني"

من المسائل التي أثارها علماء اللغة العربية والأصول مسألة أصل اللغة، وهم في ذلك على مذهبين: مذهب القائلين بالتوفيق، ومذهب القائلين بالاصطلاح.

وكان "ابن جني" هو وشيخه "أبو علي الفارسي" وهما معتزلان من أكثر الناس إلماما بهذه القضية، وإلى ذلك أشار "ابن جني" في كتابه "الخصائص" في الفصل الذي عقد عن أصل اللغة "أإلهاما هي أم اصطلاحا" هذا موضع محوج إلى فضل التأمل،غير أن أكثر من أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي ولا توفيق إلا أن "أبا علي" رحمه الله قال لي يوما:هي من عند الله ،واحتج بقوله تعالى :(وعلم آدم الأسماء كلها) (البقرة الآية 31) وهذا لا يتناول موضوع الخلاف،وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله :أقدر آدم على أن تواضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة، فإذا كان ذلك محتملا غير مستنكرا سقط الاستدلال به.[28]

وقد أقام "ابن جني" في كتابه "الخصائص"على أصول لغوية تدخل في باب فلسفة اللغة ،وكان أول من بلور هذا المذهب اعتمادا على آراء شيخه "أبي علي الفارسي"،ويمكن أن ترد هذه الأصول إلى عدة مبادئ:

1- **تصاقب الألفاظ** لتصاقب المعاني، فمن ذلك قوله تعالى: "ألم تر أَنا أرسلنا الشَياطين على الكافرين نؤزَهم أزَا"(مريم83) أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا،والهمزة أخت الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز من لا بال له كالجذع وساق الشجرة.[29]

[28]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص40-41.
[29]- ابن جني ، المصدر نفسه،ج2،ص149.

2-علل العربية:وهذه العلل مما تابع فيها "ابن جني"النحويين من قبله،وذهب إلى أن علل جل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى المتفقهين ،وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس،وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الحكم.[30]

و"ابن جني"يقر بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ما ادعاه إنما هو أقرب إلى العلل الفقهية ،[31] وفي هذا الصداد يقول أيضا:"واعلم أن مع ما شرحناه و أعنينا به و أفصحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه إلحاقها بعلل الكلام لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين و لا عليها براهين المهندسين ،غير أننا نقول:"إن علل النحويين على ضربين إحداهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معنى غيره والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجثم واستكراه له".[32]

ومن أكثر هذه العلل كما وقع في الكلام "ابن جني"،يدور على أصلين وهما: الفرق والثقل و العلل التي مدارها على الثقل أكثر ما تتجلى في العلل الصرفية، ويلحق بها ما مبناه على مراتب الكلم في التمكن من أحكام النحو.

وأما علل الفرق من هذه العلل الثواني فأكثرها ما يتطرقون إليه من باب الإعراب فيقولون :"إن الإعراب في جملته إنما دخل للفرق بين المعاني المختلفة التي تفيدها الكلمة من موقعها في الجملة ،وهناك ما يسمى بالعلل الثوالث وهي التي يسمها "الزجاجي"العلل الجدلية،وهي كما يقول تابعة للنظر و يتفاوت النحويون في إدراكها وانتزاعها كتساؤلهم إذا كان دخول الإعراب لفرق بين المعاني فهل نصبوا الفاعل و رفعوا المفعول،فكان ذلك

[30]- ابن جني ،المصدر السابق،ج ،ص153-154.
[31]- المصدر نفسه،ج1،ص49
[32]- المصدر نفسه،ج1،ص53-54.

فرقا،فيجيب بعضهم إن ما أخذوا به أحزم لأن الفعل أغلب ما يكون له فاعل واحد،ومفاعيل مختلفة،فجعلوا الأخف للأكثر و الأثقل للأقل ليقل في كلامهم ما يستثقلون.[33]

المطلب الثاني:العامل في التراث النحوي العربي

. جهود المبرد في العامل النحوي:

كان المبرد ممن يقولون به ويعترفون بتأثير الكلمات والحروف بعضها في بعض،فمن ذلك كان "سيبويه" يرى أن العامل في المستثنى هو الفعل السابق عليه المتعدي إليه بواسطة "إلا"، وذهب "المبرد" في أحد آرائه إلى أن "إلا" هي عاملة النصب فيه، وذهب في رأيه الثاني أن العامل فيه فعل اشتق المفهوم من الكلام.

ومن ذلك أيضا أن "سيبويه" كان يعرب "ركضا" في نحو:"جاء زيد ركضا" حالا مؤولا بالمشتق فتأويله "ركضا" لكن "الأخفش" يعربه مفعولا مطلقا لفعل محذوف من صيغته "أي جاء يركض راكضا" ، أما "المبرد" فكان يعربه مفعولا مطلقا دالا على نوع الفعل أي دون حاجة إلى تقدير فعل عامل فيه كما ذهب "الأخفش"[34]

[33]- ابن الوراق، علل النحو، تحقيق:محمود محمد نصار،دار الكتب العلمية:بيروت،ط1،2002،ص139-140.

[34]- المبرد، المقتصب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عطية، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية:مصر،دط،دت،ج3،ص161.

الفصل الثانـي

ابن مضاء والحركة النحوية

في الأنــدلس

المبحث الأول: الحركة النحوية في الأندلس

المطلب الأول: النحو في الأندلس

بدأ الاشتغال بعلم النحو في الأندلس متأخرا عنه في بلاد المشرق العربي ومراد ذلك إلى عاملين أساسيين هما:

أولهما: بعد المسافة بين الأندلس وبلاد المشرق (العراق مهد الدراسات النحوية).
ثانيهما: انصراف العرب منذ دخولهم الأندلس إلى تطهير البلاد من الفرنجة وتتبعهم لتوطيد دعائم ملكهم، وتثبيت أركانهم وتثبيت البلاد لسلطاتهم، ولابد أن يكون ذلك على حساب مناحي النشاطات الأخرى،في مقدمتها النشاط الثقافي والفكري[35].

وبديهي أن علوم اللغة لا تبدأ في قطر من الأقطار إلا بانتشار اللغة، وانتشار القرآن الكريم وقراءاته، والسنة النبوية، وهذا يبرز دور علم اللغة في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لاستنباط الأحكام الشرعية المختلفة، والوقوف على صحيح الدين باستيعاب الفقه الإسلامي وقضاياه ،ومن ثم وجد بالأندلس مترجمون ومعلمون يعلمون الناس اللغة والدين. ولقد أخذت طبقة من المعلمين على كاهلها تدريس اللغة و قواعدها لناشئة الأندلس وكهولها، وكان هؤلاء المعلمين يعلمون أبناء الخاصة كما كانوا يعلمون أبناء العامة في المساجد، وكانت دروس هؤلاء المعلمين تتناول ألوانا من العلوم كالفقه والحديث و الأخبار والأشعار وتناول علوم النحو والصرف والبلاغة، والسبب في ذلك أن المؤمنين كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وتقريب المعاني لهم في ذلك ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية والاعتلال لمسائلها ثم كانوا لا ينظرون في الإدغام ولا التصريف ولا يحثون بشيء منها.[36]

[35]- صلاح راوي، النحو العربي ،نشأته ،تطوره ،مدارسه، رجاله،ص675.
[36]- بكري عبد الكريم،أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء ،دار الكتاب الحديث،1999،ص25.

لم يستمر الحال على هذا النحو،إذ سرعان ما دخل النحو الأندلس والمغرب مع تلاميذ النحاة الأوائل من أشكال "الخليل"، و "سيبويه" وهكذا أخذت الأندلس تعج بعلماء النحو واللغة.

وقد ظل كتاب "سيبويه" المعتمد الأساسي في أبحاثهم النحوية، كما ظل محل بحث، وشرح وتطبيق واستدراك، فقد شرحه الأعلم "الشنتمري يوسف بن سليمان الأشبيلي"،كما شرح شواهد الكتاب الشعرية التي نسبها إلى أصحابها،كما اعتنى "أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم البغدادي" صاحب" التوارد و الأمالي" و"القصور والممدود" و"البارع" وغيرها من كتب اللغة والنحو والأدب والذي عاش بقرطبة وظل يدرس بها ويملي كتاب "سيبويه" وكذلك" أبو بكر الزبيدي" الذي ظل يدرس كتاب "سيبويه" ويستدرك عليه كثيرا من المسائل النحوية والصرفية.[37]

فالنحويون الأندلسيون كانوا تلامذة المشرق،"فجودي بن عثمان" الذي تتلمذ على يد "الكسائي"و "الفراء"،هو أول من ادخل كتب الكوفيين إلى الأندلس وظل يدرس النحو الكوفي لطلابه حتى وفاته،فالنحو في الأندلس بدأ كوفيا،وظل كذلك قرابة قرن من الزمن ثم ظهر بعد ذلك المذهب البصري.

ولم يكد القرن الرابع ينتصف حتى صار المذهبان يسيران جنبا إلى جنب وعلى الرغم من الحروب والثورات التي شهدها القرن السادس فإن الحركة العلمية بصفة عامة واللغوية بصفة خاصة قد استمرتا نشيطتين،وذلك باستمرار المجال للتدريس،وكان لكل مدينة عالمها المشهور.

[37]- بكري عبد الكريم ،المرجع السابق ،ص26.

وقد بلغت الدراسات النحوية مستوى من النضج بما شل مستوى الذي بلغته بالمشرق وذلك بالقرن الرابع الهجري فقد حدث في هذا القرن حركة تأليفية قد تفوق من حيث مستواها وعددها ما ألف في القرون السابقة مجتمعة.[38]

ومن أبرز نحاة هذا العصر نجد:

1-محمد بن أحمد بن طاهر المتوفي في نحو ثانية وخمسمائة للهجرة تلميذ ابن الرماك الذي درس كتاب سيبويه.[39]

2-السهيلي أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الضرير تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر،له آراء في أمهات الكتب النحوية.[40]

3-علي بن يوسف بن خروف القرطبي شرح كتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجي وآراء متعددة في مختلف الكتب النحوية .[41]

4-"عيسى الجزولي" صاحب المقدمة المشهورة في النحو وقد كان بارعا في علم العربية مقدما محكما بفنونه الثلاثة:النحو واللغة والأدب وكانت له دروس يحضرها فضائل الطلبة،وقد عمد" الجزولي" إلى طريقة بعض الأوائل النحويين الذين كانوا يميلون إلى تحليل بعض قواعد النحو والنظر إليه على أنه علم ذو قوانين محكمة فتوسع فيه ومزجه بشيء من المنطق.[42]

ولعل دراسة فاحصة لمناهج هؤلاء النحاة ومؤلفاتهم جعلتنا نقتنع بأن معظم هذه المؤلفات كانت تسير على نسق القدماء.

[38]- بكري عبد الكريم ، المرجع السابق ،ص27.
[39]- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي،القاهرة،1973،ص26.
[40]- ينظر:بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء ،دار الكتاب الحديث،ط،1999،ص27.
[41]- ينظر:بقية الوعاة ،ج2،ص81.
[42]- ينظر:عبد الله كنون،أبو موسى الجولي،دار الكتاب اللبناني:بيروت والمدارس النحوية،ص201.

المطلب الثاني: المذهب الظاهري في الأندلس

يتفق المختصين في هذا الموضوع على أن المذهب الظاهري يعود الفضل في نشأته إلى "داود بن خلف البغدادي" مقاما "الأصعالي" نسبا المولود عام 202 للهجرة.

تخرج "داود" علي تلاميذ "الشافعي" والتقى بكثير من الصحابة،وله في فضل "الشافعي مصنف".[43]

درس "داود" كتاب "الشافعي" ولكنه لم يلبث عن خرج عليه مع أنه ظل يكنَ كل التقدير لأستاذه"الإمام الشافعي".

على أن الذي قوى دعائم الفقه الظاهري ووطد أركانه هو العلم الأندلسي"علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم" الذي أهلته سعة إطلاعه، واتقائه لعلوم كثيرة لأن يكون باعث هذا المذهب الذي امتد أثره حتى شملالحياة السياسية في الأندلس.

كان "ابن حزم" العالم الذي جمع بين ضروب العلوم المختلفة، وقد اتفق العلماء على أنه "كان أجمع علماء الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام،وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والسير والجدل والمنطق.[44]

حيث أن "ابن حزم" لم يجد ما ينشده من الحرية والتفكير وتحلل من قيود المذاهب الأربعة حيث انتقل إلى المذهب الظاهري،الذي يأخذ بظاهر النصوص وإنكار التقاليد وإباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الثابتة،حيث رأى" ابن حزم" أنه لا رأي في الدين،فليس بأحد أن يجتهد برأيه، ويدعى ذلك أنه حكم الله تعالى وان ما يصل إليه رأيه هو حكمه وليس حكم الله تعالى،فليس لأحد أن يتحدث باسم الله تعالى إلا رسول الله عليه الصلاة والسلام، ومن قال في الين برأيه، فهو عند "ابن حزم" مفتر على الله

[43]- بكري عبد الكريم،أصول النحو في ضوء مذهب ابن مضاء،دار الكتاب الحديث،ط1،1999،ص20.
[44]- المرجع نفسه،ص23.

تعالى، وبذلك قد سد باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل،فهو لا يأخذ إلا بالنصوص وبذلك له أدلة على موقفه،قال الله تعالى:"ما قرطنا في الكتاب من شيء" إذ دل على هذا النص على أن القرآن قد آيات على الشريعة كلها وليس لأحد أن يزيد على ذلك.

وخلاصة "ابن الحزم الظاهري"، أنه منهج يحول على النصوص أولا وأخيرا لأنها معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة صالحة للعباد،ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يفكر في العلة مستنبطة منه ولا يبحث في عللها مصدقا لقوله تعالى"ولا يسأل عما يفعل"[45]

والذي يهمنا من الدراسة هذا المذهب هو الوقوف على مدى تأثير هذه الآراء الفقهية في تطورات " ابن مضاء " اللغوية.

حيث أن "ابن حزم" لم يفته أن يتناول النصوص اللغوية نقدها ومناقشتها في ضوء المنهج الظاهري لدراسة النصوص، لأن دراسة اللغة وتراكيبها أو ما يطلب الفقيه باتقائه حتى يصبح ذا ملكة قوية تساعده على الفهم ، فطبيعة المذهب الظاهري تولى اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية لأن بناء هذا المذهب كان على تلك المدلولات كما كان رد فعل لانسياق الفقهاء وراء العلل وغيره[46]. فجاء المذهب ليرد إلى كل حرف من نصوص اللغة اعتباره الكامل ودلالته المجردة لذلك نجد "ابن حزم" قد حمل بشدة على علل النحو لأنها في رأيه "كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ، وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في نقلها.

[45]- بكري عبد الكريم ،المرجع السابق،ص20.
[46]- المرجع نفسه،ص20.

المبحث الثاني: لمحة عن حياة"ابن مضاء القرطبي"

مدينة قرطبة ثمرة من ثمرات الفتح الإسلامي للأندلس، فهي قاعدته وأم المدائن،وقد كانت قرطبة مركز إشعاع يمتد إلى الأندلس والمغرب جميعا إذ كانت تزخر بحشود من العلماء والأدباء والشعراء ومن بين أشهر الأدباء والشعراء نجد"ابن مضاء القرطبي".

المطلب الأول:

1-سيرته

أ-نسبه

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن عمير اللحمي يتحد ر من أسرة اشتهر فيها بالفروسية والشجاعة.[47]

يكن أبا العباس وأبا جعفر وأبا القاسم ويلقب غالبا بالقرطبي نسبة إلى قرطبة وإلى جده السادس.

" فابن مضاء" جباتي الأصل،قرطبي النشأة،أندلسي الوطن،ولد بقرطبة سنة ثلاث عشر وخمسمائة للهجرة.

ب-ثقافته وأخلاقه

نشأ "ابن مضاء" منقطعا إلى طلب العلم في موطنه الأندلس،حيث أسهب جميع من ترجم له في التنويه بسعة اطلاعه وتنوع معارفه إذ أحاط بجميع علوم عصره،ذاكرا لمسائل الفقه عارفا بأصوله متقدما في علم الكلام ماهرا في كثير من العلوم كالطب والحساب والهندسة، متوفر الذكاء، حافظ للغات بصيرا بالنحو مختارا فيه مجتهدا في أحكام العربية.

[47]- بكري عبد الكريم ، المرجع السابق ،ص23.

وهذه الشمائل التي بوأته قاضي الجماعة، وكان شاعرا مجيدا[48] .قضى كثيرا من حياته في حلقات الدرس، متعلما وعالما، وفي مجال البحث مؤلفا ومبتكرا.

ولقد امتاز "ابن مضاء" بالاستقامة وحسن الخلق والإيمان بالله، فقد كان عفيفا شريفا يخشى الله."كان طيب النفس كريم الخلاق حسن اللقاء، جميل العشرة، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة."

ج- شيوخه

تتلمذ"ابن مضاء" على يدكثير من العلماء نذكر منهم:

1- ابـن العربي: سمع منه"ابن مضاء" في قرطبة وقرأ عليه بعض الكتب منها: "الناسخ والمنسوخ"، و"قانون التأويل".

2-ابـن الرماك: يعد من أكبر الأساتذة أثرا في "ابن مضاء" في المجال اللغوي،ودرس عنه كتاب "سيبويه"،حيث أن "ابن الرماك" كان أستاذا في العربية مدققا لكتاب"سيبويه".

3-ابـن سمحون: درس عنه "ابن مضاء" العربية،كان أستاذا في النحو والدب وشاعرا بليغا عارفا بالحساب.

4-القاضي عياض:كان إماما،حيث كان عالما في وقته في الحديث وعلومه وكان عالما في التفسير،فقيها أصوليا،أخذ عنه "ابن مضاء" الحديث وعلومه كم أخذ عنه التفسير والفقه وعلوم اللغة وقرأ عنه مشارق الأنوار وكتاب ترتيب المدارك،وتقريب المسالك.

توفي "ابن مضاء" بدشبيلية سنة 592 للهجرة، تاركا لنا كتابا أجمع فيه جل الباحثون في الكمية غير أنهم اختلفوا في تسمية بعض الكتب وهذه المؤلفات هي:

- الرد على النحاة.
- المشرقة في النحو.
- تنزيه القرآن عما يليق بالبيان.

[48]- بكري عبد الكريم ،المرجع السابق ،ص20.

لم يظهر منها إلا كتاب واحد هو كتاب"الرد على النحاة"وهو الكتاب الذي يصور منهجه وهضم الآراء النحوية الذي اتق به، وخرج به عما ألفه النحاة القدماء.

المطلب الثاني: مذهب "ابن مضاء"

في القرن الثالث الهجري،بعد أن فرضت المذاهب الفقهية الأربعة سلطتها على العقول والقلوب،ففي تلك الفترة كان اتجاه الناس إلى تقليد أصحاب المذاهب الأربعة والتوقف عند ما قالوا به، فكان موقف "داود الظاهري" رد فعل لهذا الاتجاه وكان "داود بن علي" في القرن الثالث الهجري قد انتشر مذهبه في بعض بلدان المشرق ثم وجد هذا المذهب بعده في الأندلس على عهد "ابن حزم" حيث أنه قد وطد أركان هذا المذهب وأقام له دولة علمية، حيث استطاع بمؤلفاته القيمة أن يوجد له أتباع ناصروه، وكان من أعلامه في ذلك القرن وفي تلك الدولة "ابن مضاء" الذي طبقه في ساحات القضاء وانعكس تطبيقه له على أفكار النحاة.

يؤخذ في الاعتبار أنه ليس معنى كلمة الظاهر أن أصحاب المذهب قوم يأخذون الأمور من جانبها السهل، ويقفون عند الظاهر من دون عمق ولا اجتهاد، بل معناه أنهم يجتهدون في النظر إلى النص ما وسعهم الاجتهاد على أن لا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك.

حيث الذين كتبوا عن "ابن مضاء القرطبي" أن يردوا ثورته على أهم أصول النحو العربي ودعوته إلى هدم نظرية العامل والعمل بالنصوص لا غير وآتوا أن يديروا ثورته هذه انتشائه إلى المذهب الظاهري[49] .

والخلاصة أن الموقف الظاهري من النصوص دون استطراد في الأمثلة فهي كثيرة تتلخص في مثلين:

[49]- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية،دار النهضة العربية للطباعة والنشر:بيروت،ط1،1980،ص218.

الأول: يرتبط بألفاظها ومنطوقها.

الثاني: يجتهد في فهمها لها، واجتهاده في الفهم لا يخرج عن منطوق الألفاظ.فتلك نظرة أهل الظاهر للنصوص الشرعية بصورة عامة، والتعليل والتأويل وهذه الأمور هي نفسها التي ناقشها "ابن مضاء القرطبي".

وفي الأخير نقول أن "ابن مضاء" قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة،والعلوم المختلفة وتطلع إلى الإحياء والتجديد وكان للأجواء الثقافية التي عاش فيها "ابن مضاء" الفضل الأكبر في بلورة شخصيته وتوجيه آرائه النحوية ولم يمنعه تأثيره بالمذهب الظاهري من إقامة منهج منفرد يمثل نظرية الخاصة إلى النحو العربي التي دعا فيها إلى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لم يرقيها فائدة تجلب للقارئ والمتكلم.

الفصل الثالث

العلة والعامل عند

" ابن مضاء"

المبحث الأول: العلة والعامل عند"ابن مضاء"

المطلب الأول: العلة عند "ابن مضاء"

العلل عند النحاة نوعان: نوع يعرف به كلام العرب وهي التي أطلقوا عليها "العلل التعليمية" ونوع آخر لا يعرف به كلام العرب وهي التي أطلقوا عليها أحيانا "العلل القياسية" أو"العلل الجدل والنظر" وأحيانا أخرى "علة العلة" والجديد في هذا الموضوع عند "ابن مضاء" ينحصر في ثلاث نقاط رئيسية هي: تحديد معنى عام لكلا النوعين مع ذكر حكمهما، وموقفه من العلل الثواني والثوالث لكل مظاهرها المختلفة ومدى اتضاح منهاجه في النظرة إلى النص في رأيه عن التعليل.[50]

ينقسم التعليل في رأي "ابن مضاء" إلى نوعين:النوع الأول سماه "العلل الأول" والنوع الثاني أطلق عليه "العلل الثواني والثوالث"، وهو لا يحددهما بتعريف تجريدي لها بل يضع مهمتهما في النص اللغوي.

فالفرق بين "العلل الأول" و "العلل الثواني" هو أن "العلل الأول" بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، و "العلل الثواني" هي المستغنى في ذلك.[51]

وتقييد "العلل الأول" بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل ويصح نطقه، أو بعبارة أقرب، إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب التي ينتظم بها هذا الكلام ويصح نطقه،وأما الصورة الحسية التي في كلامه فهي وصف لكلام العرب بأنها المدرك بالنظر، فليست تلك العلل لإدراكات ذهنية في هذا الكلام المنطوق، وإلا خرجت عن نطاق مهمتها الموضوعة لها بل خرجت على أن تدخل تحت اسم (العلل الأول)،ودخلت في (العلل الثواني) المستغني عنها والتي لا حاجة للنطق بها.[52]

---

[50]-ينظر:المبرد،المقتضب،تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية:مصر،دط،دت،ص138.
[51]- ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة،تحقيق:محمد إبراهيم البنا،دار الاعتصام:مصر،ط1،1979،ص102.
[52]- ابن مضاء القرطبي ، المصدر نفسه ،ص102.

أما موقف "ابن مضاء" من وجود التعليل في النحو هو لبيان حكمة الله أو نيات العرب أو الإحساس بالخفة والثقل.

وقد ورد في رأي "ابن مضاء" عن التعليل ما يشعر باتفاقه مع بعض آراء النحاة في هذه الفكرة، ومن ذلك:

– قال في التفريق بين العلل الأول والثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك لنا بالنظر،والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك،ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة.

– ومن أمثلة العلل الثواني المقطوع بها(ميعاد وميزان)وما أشبهها،يقال:إن الأصل فيهما (موعاد وموزان).فأبدل من الواو بياء لسكونها وانكسار ما قبلها،وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل ياء،فإن قيللما أبدل منها ياء ولم تترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف، فهذه علة واضحة أيضا ولكن يستغنى عنها.[53]

فالتعليل بالثواني قد يكون لبيان حكمة العرب،وقد يكون لتخفيف في الكلام الذي يستثقله الطبع والذوق، ومع أن "ابن مضاء" ذكرهما،فإنه لا يعترف بهما أساسا لوجود التعليل في النحو،فقبل أن يذكر أن العلة لبيان حكمة العرب في الأول، قرر أن يستغني عن ذلك، غير أنه ساق هذه المسألة الأخيرة ووصفها بأنها تفيد التخفيف تبعا لآراء النحاة،إذ يعترفون بالعلل الثواني وإفادتها للتخفيف.

وبإعادة النظر إلى ما سبق يتضح الأساس الذي بني عليه استغناءه من كل حكمة العرب أو التخفيف لأنه وصف بهما العلل الثواني، وهذه لا تفيد النطق العربي شيئا، وكما ذكر ذلك صراحة في النموذج الأول،وأورده بعدما يحكم النطق في (ميزان و ميعاد) من كل واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء، وبعبارة قصيرة، لقد أورد ما يدل مسايرة لنحاة فيما

[53]- ينظر:محمد عيد، أصول النحو العربي ،عالم الكتب للطباعة والنشر:القاهرة،ص152.

ذكره لأن منهجه رفض هذا اللون من العلل من أساسه لأنه لا يفيد نطقا، وبالتالي رفض العلل به.[54]

إسقاط العلل الثواني والثوالث

ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل السؤال السائل عن "زيد" من قولنا:" قام زيد" لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: هكذا نطقت به العرب، وثبت ذلك من الاستقراء من الكلام ولا فرق بينه مبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره،فسأل:لم حرم؟فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.[55]

ولو حاولنا الإجابة عن الفرق بين الفاعل والمفعول به،فلما لم تعكس القضية بنصب الفاعل، ورفع المفعول به، فنقول لأن الفاعل قليل، لأن لا يكون للفعل إلا فاعل واحد،والمفعولات كثيرة،فأعطي الأثقل – الذي هو الرفع–للفاعل،وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول به،ليقل في كلام العرب ما يستثقلونه، وليكثر ما يستخفونه.

والعلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده، وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين، والفرق بين "العلل الأول"و "العلل الثواني" أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، المدرك منه بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة،فمثال المقطوع به قول القائل:كل ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين،فإن أحدهما يحرك،سواء أكانا من كلمتين أم كلمة واحدة مثل قولنا:"أكرم القول" وقوله تعالى:(قم الليل إلاَ قليلا) سورة المزمل، الأية2.

[54]- محمد عيد ، المرجع السابق،ص36.
[55]- ينظر:السيوطي،جلال الدين،الاقتراح في أصول النحو،قراءة:محمود سليمان ياقوت،د م ج،د ط،2006،ص137.

1- فيقال: لما حركت الميم من "أكرم"وهو أمر؟

- فيقال له: لأنه لقي ساكنا آخر وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

2-فإن قيل: ولما لم يتركا ساكنين؟

- فالجواب: لأن لا يمكن النطق بالساكنين.

وكذلك قوله:كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربعة وما بعدها ساكن،فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد،فإنه تدخل عليه ألف الوصل.

1- فإن قيل: لما دخلت عليه ألف الوصل؟

- فيقال: لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة تدخل عليه ألف الوصل.

1- فإن قيل: فلما لم يترك أوله كذلك؟

- قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن.

وكذلك بالنسبة "لميعاد" و"ميزان" وما أشبههما، إن الأصل فيهما "موعاد" و"موزان" والدليل على ذلك أنهما من"وعد"و"وزن" وفاء الفعل واوا(و)،ويقال في جمعهما "مواعيد" و"موازين" وفي تصغيرهما:"مويعيد" و "مويزين" فأبدل من "الواو" "ياء" لسكونهما وانكسار ما قبلها فإنها تبدل ياء.

1- وإن قيل: لما أبدل منها ياء ولم يترك على حالها؟

- فيجاب بالقول: بأن ذلك أخف على اللسان.

ومثال غير البين منها قولهم:إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربعة إنه يعرب لشبهه بالاسم،ويكفي في ذلك أن يقال:كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربعة ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا نون الخفيفة والشديدة فإنه معرب.

1- فإن قيل: لما أعرب؟

- قيل لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربعة ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة،وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب.[56]

2- فإن قيل: لما أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟

- قيل: لأنه أشبه بالاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال و الاستقبال، فهو عام كما أن "رجلا" وغيره من النكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه.

وكذلك الذي في أوله الزوائد من الأفعال، إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمنين أدخل "السين" فهذا عام "يخص" بحرف من أوله، فأعرب الفعل لهذا الشبه، وأشبهه أيضا في دخول لام التوكيد عليه، يقال: "إن زيدا ليقوم.

ويقولون:أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة، وأحواله مختلفة،يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغته، فأغنى ذلك عن إعرابه. فلو لا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب.[57]

وقيل: بأن العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل،وذلك أننا لو قلنا:"ضرب زيد عمرو"و"زيدا عمرا" لم يتميز لنا الفاعل من المفعول،وكذلك إذا قلنا:"لا يضرب زيد عمرا" فلولا الرفع والجر ما عرف النفي من النهي،وكذلك إذا قلنا:"لا تأكل السمك وتشرب اللبن" لو لا النصب والجزم والرفع لما عرف النهي عنهما مفترقين ومجتمعين، من النهي عن الجمع، والجمع من النهي، والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن، كما أن للأسماء أحوالا مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة هي الأخرى تكون منفية وموجبة ومنهيا عنها،ومأمورا بها وشروطا ومشروطة، ومخبرا بها ومستفهما عنها،فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء.[58]

---

[56]- محمد عيد،أصول النحو العربي،ص131.

[57]- المرجع نفسه،ص133.

[58]- سيبويه،أبو بشر عثمان بن قنبر:الكتاب،تحقيق:عبد السلام هارون،دار القلم:مصر،د ط،1977،ص20.

وأيضا فإن الشيء لا يقاس على الشيء،وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع، وأمة العرب حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه،وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع،وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله. فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل بعضهم بعضا؟وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع،وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم"إن" وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل.[59]

وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلا، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء.[60]

فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين،كل واحدة من العلتين تجعله فرعا،منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين،والعلل المانعة من الصرف هي:التعريف،العجمة،الصفة والتأنيث،التركيب العدل والجمع الذي لا نظير له ووزن الفعل المختص به أو الغائب فيه،الألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث،وما قبلهما،وذلك أن تعريف ثان للتنكير، والعجمى من الأسماء فرع في كلام العرب، والصفة بعد الموصوف بها، والتأنيث فرع على التذكير،والتركيب فرع على المفردات،والمعدول فرع على المعدول عنه، والجمع فرع بعد الواحد، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسم المذكر والمؤنث[61]. فالوجه عندهم سقوط التنوين من الفعل ثقله،لأن الاسم أكثر استعمالا منه،والشيء إذا تعود عنه اللسان وكثر استعماله خف، وإذا قل استعماله ثقل، والأسماء متفاوتة في الاستعمال، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعا له، ولا يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف.

---

[59]- ابن مضاء القرطبي،الرد على النحاة،تحقيق:محمد إبراهيم البنا ،دار الاعتصام:مصر،ط1،ص131-132.

[60]- المصدر نفسه،ص130.

[61]- المصدر نفسه،ص132.

قيل:نجد من الأسماء ما هو أشد شبها بالأفعال،من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة، نحو: "أقام إقامة" و ما أشبهه فإقامة مؤنث،والفعل مشتق منه،ودال على ما يدل عليه من الحدث،وعامل على مذهبهم كالفعل،ومؤكد له والمؤكد للمؤكد،كما أن الصفة بعد الموصوف، ففيه التأنيث، والتأكيد والعمل وزيادة الاشتقاق، وإن لم تكن فيه التاء نحو:"قيام" ففيه أنه لا يثنى لا يجمع، كما أن الفعل كذلك.[62]

ومثال ما هو بين الفساد قول "محمد بن يزيد": إن نون ضمير جماعة المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن،نحو ضربن،ويضربن،ونال فيما قبلهما،إنما أسكنت لأن تجتمع أربع متحركات،لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها فجعل العلة معلومة بما هي علة له،وهذا بين الفساد،وكان الأعلم– رحمه الله – على بصره بالنحو،مولعا بهذه العلل الثواني،ويرى أنه إذا سقط منهما شيئا فقد ظفر بطائل.

إسقاط التمارين

ذهب "ابن مضاء" إلى إسقاط التمارين من النحو كقولهم:"أين من البيع مثال فعل"، فيقول قائل: "بوع"، أصله: "بيع" فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها،لأن النطق بها ثقيل كما قالت العرب، موقن وموسر، أصل موقن ميقن، لأنه اسم فاعل، و فعله: أيقن ففاء الفعل منه ياء،وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء، كما أن "أكرم" اسم الفاعل منه "مكرم"، ففاء الفعل وهي الكاف هي فاء "اسم الفاعل" في "مكرم"،وكذلك كل فاعل صحيح فاؤه فاء فعله،وعينه عينه،ولامه لامه،تقول في جمع "موسر" مياسير، وفي تصغيره ميسير لما زالت علة إبدال الياء واوا–وهي سكونها وانضمام ما قبلها – رجع إلى أصله.[63]

[62]- ابن مضاء القرطبي،المصدر السابق،ص135.
[63]- ابن مضاء، المصد نفسه ،ص136.

وهناك من يقول:"بيع"- بالكسر- كسر الباء لتصبح ياء،كما قالت العرب:"بيض" و"عين"، في جمع "بيضاء"و"عيناء" وكذلك المذكر،لأن فعلاء يجمع على فعل كحمراء حمر،وشقراء شقر،والقياس أن يقال:بيض وعين،لكنهم عدلوا إلى الكسر لأن يبدلوا من الياء واو.

وأما أي الرأيين هو الصواب، فلكل واحد من الرأيين حجة، فحجة من أبدل الياء واوا أن حمله على موسى ونظرائه أولى من الحمل على الجمع، فوجدنا الآخر يتبع الأول، أكثر مما يتبع الأول الآخر.

وحجة من قال بيع قياسه على بيض وإبدال الضمة كسرة لتصبح الياء أولى من رد الياء إلى الواو، لأن الياء أخف، وهي الغالبة على الواو.

وكما يتبع الآخر الأول،وكذلك يتبع الأول الآخر،قالوا في تصغير شيخ "شييخ" وكسرت السين من أجل الياء.[64]

ومما لا يجب أن يسقط من النحو الاختلاف مما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني،وغيرها مما لا يفيد نطقا كاختلافهم في رفع المبتدأ ونصب المفعول فنسبه بعضهم إلى الفعل،وبعضهم إلى الفاعل والبعض الآخر إلى الفعل والفاعل معا،وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقا.[65]

الاضطراب في تعليل في رأي "ابن مضاء" لم يتطرق"ابن مضاء" إلى التفصيلات في ذكر مظاهر الخلاف في التحليل والتعليل، وبيان أسبابه، ورأيه في ذلك يتجلى في موقفه العام من كل ما لا يفيد نطقا،ومن رأيه في اضطراب النحاة في التعليل:

[64]- ابن مضاء ،المصدر السابق،ص136-137.
[65]- المصدر نفسه،ص137.

الرأي الأول فقد ذكره بعد أن عرض مسألتي الأخفش في باب الاشتغال وما فيهما من اضطراب ونزاع، وأدلى برأيه فيهما، فقد عقب على ذلك بقوله:"والإطالة في هذه المسألة وهي مضمونة غير مستعملة ولا تحتاج إليها،لا ينبغي لمن رأى ألا ينظر إلا فيما التمس الحاجة إليه،وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل،ومع هذا فالخوض في هذه المسائل التي تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لا تفيد نطقا،كقولهم:بما نصب المفعول؟ بالفاعل ؟ أو بالفعل؟ أو بهما معا؟[66]

فهو هنا يرفض كل ما لا قيمة له في صناعة النحو، واضعا ذلك مما لا حاجة إليه إلى ما لا يفيد نطقا، وإذا فهم إلى جانب ذلك أن الاختلاف في التعليل ظل بعيدا عما يفيد النطق،وأنه كان في فلسفة النحو لا في النحو نفسه.

أما رأيه المباشر عن الاختلاف في التعليل فقد أورده بقوله:"وما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا،كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفت فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا.[67]

من خلال هذا نستنتج أن "ابن مضاء" خطى خطوتين:

الأولى: رأيه الصريح في الاختلاف، وأنه يجب أن يسقط من النحو،وهو اختلاف متشعب،ضرب له مثلا بالاختلاف في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، ومن يطلع على الخلاف في التعليل،في هذين البابين وغيرهما يجد صورة للاضطراب وصعوبة نتيجة هذا الجدل العقيم.

الثانية: التزامه جانب النص في رفض هذا الاختلاف،فقد دعم رأيه في إسقاط الاختلاف واطراحه بأن أردافه بأنه لا يفيد نطقا،ثم عاد وكرر ذلك بأنه يجب أن يسقط من النحو على الجملة(كل اختلاف فيما لا يفيد نطقا).

---

[66]- ابن مضاء، المصدر السابق، ص127.

[67]- المصدر نفسه،ص128.

فهو هنا يستند إلى جانب النص اللغوي، ويرى أن الاختلاف في التحليل بعد عن موضوعه، ذلك أن التحليل نفسه ما بعد عن النص، فالاختلاف في التعليل أشد بعدا. و لمعرفة مدى انطباق آراء"ابن مضاء" كل نظرته للكلام العربي ومهمة النحو فيه، وبمراجعة رأيه في التعليل يتضح ما يلي:

أولا:

العلل الأول المقبولة عنده هي التي بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر،فهي لخدمة النص اللغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه،فنطق العرب واستقراء كلامهم هما أساس العلل النحوية المقبولة،كما أن النصوص الدينية أساس الأحكام الفقهية التي لا تحتاج إلى استنباط شيء وراءها.

ثانيا:

العلل الثواني والثوالث يجب أن تسقط من النحو لأمرين:

الأول: لأنه لا حاجة لكلام العرب إليها، فإذا قال قائل: لما رفع الفاعل؟ يقال له هكذا نطقت العرب به، وبأن ذلك تثبت بالاستقراء المتواتر.

الثاني:أن هذه العلل ترد لأمور لا شأن لها باللغة،فهي إما تقطع تطلع السائل بعد العلة الأولى – أو لسد ضرورة ذهنية مفتعلة – أو سفسطة لا قيمة لها إطلاقا. فأساس رأيه في التعليل"أن ما يفسر النطق مقبول، وما لا علاقة له بالنطق مرفوض"[68]

المطلب الثاني: العامل عند "ابن مضاء"

تعرضت نظرية العامل للنقد قديما وحديثا،ففي العصر القديم ثار عليها "ابن مضاء القرطبي"، ولم يوجد من القدماء من حاول أن يخرج عليها غير "ابن مضاء"،وتتركز ثورة "ابن مضاء" على العامل في كتابه "الرد على النحاة" وقد حاول فيه أن يلغى نظرية العامل،

[68]- وليد عاطف الأنصاري،نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا،دار الكتب للنشر والتوزيع:الأردن،ص47- 48.

إلغاء تاما، إذ يقول في كتابه المذكور "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه،وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.[69]

فهم "ابن مضاء" لفكرة العامل

اتضح فكرة النحاة عن العامل أن لآرائهم اتجاهين:أحدهما شائع مشهور طبقة النحاة فأوغلوا في التطبيق،مفاده أن العامل لفظيا أو معنويا مؤثرا حقيقة، وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات.

وأما الاتجاه الآخر فلم يكن مثل الأول له شهرة وتطبيق، وقوامه أن العوامل إشارات للعمل فقط،كما قال"ابن الأنباري" أو ممهدة للعمل،وضرورة لوجوده كما قال"ابن جني". أما الاتجاه الشائع المشهور فهو مرفوض لدى"ابن مضاء"،وقد بني رفضه على أساس منطقي عقلي – يقول:"أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا و شرعا لا يقول به أحد من العقلاء،مثل قولنا:أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله،ولا يحدث الإعراب ميما يحدث فيه إلا بعد عدم العمل،فلا ينصب(زيد) بعد (إن)في قولنا:(إن زيدا) إلا بعد عمل (إن)فإن قيل:بما يرد على من يعتقد أن معاني الألفاظ هي العاملة؟قيل:الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بالإرادة كالحيوان،وإما أن يفعل بالطبع،كما تحرق النار ويبرد الماء،ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى،وكذلك الماء والنار وسائر من يفعل،وأما العوامل النحوية فلم يقم بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها،لأنها لا تفعل بإرادة ولا طبع.[70]

لقد نقل "ابن مضاء" مناقشته هنا إلى مجال عقلي خالص،هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والأثر، المؤثر أو العامل لابد أن تتوفر فيه صفتان، وجوده وقت العمل وأن يفعل بالإرادة أو بالطبع،والصفة الأولى لا تنطبق على

[69]- بلعيد صالح،في أصول النحو،دار هومة:الجزائر،د ط،2006،ص211.
[70]- ابن مضاء،الرد على النحاة،ص87-88.

العامل اللفظي لأن عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه،والعوامل النحوية كذلك لا تنطبق عليها الصفتان الأخيرتان، فليس لها إرادة أو طبع،فالصفات اللازمة للتأثير لا تتحقق فيما سماه النحاة العوامل.[71]

و على ذلك فصاحب كتاب الرد على النحاة يرى بأن الأساس الذي أقاموا عليه القول بالعامل والمعمول لا سبيل له في الدخول إلى النحو.

أما الرأي القائل بأن العامل في النحو على جهة التقريب والتشبيه،فيمكن التسامح فيه عند"ابن مضاء" لكنه أفضى إلى ما لا يمكن التسامح فيه، يقول:" فلو لم يستقم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي أو ادعاء النقصان ميما هو كامل،وتحريف المعاني عن المقصود بها لو سمحوا في ذلك،وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز إتباعهم في ذلك.[72]

فهذا الرأي أيضا مرفوض أساس هذا الرفض يرجع جزء منه إلى شكل الجمل من تغيير فيها أو ادعاء نقصانها، والجزء الآخر إلى الدلالة بتحريف المعاني عن المقصود بها. أما الرأي الذي يراه "ابن مضاء" في موضوع العامل يتفق مع ما رآه "ابن جني" في صورته لكنه يختلف عنه في الفهم والتطبيق.

يقول نقلا عن "ابن جني":"وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم لا لشيء غيره، فأكد بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا شيء غيره".[73]

ومما سبق يتضح أن "ابن مضاء" يرفض ما أطلق عليه اسم العامل مؤثرا أو على جهة التقريب أو التمهيد، وهو بهذا يقف منفردا في الجانب،والنحاة في جانب آخر،كما

[71]- محمد عيد،أصول النحو العربي،ص212.
[72]- ابن مضاء،الرد على النحاة،ص88.
[73]- ابن مضاء، المصدر نفسه، نقلا عن الخصائص لابن جني،ج1،ص110.

يتلخص "ابن مضاء" أنه يرفض ما أطلق عليه النحاة اسم العامل كما يرفض الإجماع عليه،ويرى أن الإعراب يحدثه المتكلم.

موقف "ابن مضاء" من قوانين العامل الذهنية لنرافق "ابن مضاء" في بعض آرائه لما تعرض له من قوانين وما جرته على النصوص من جهد ذهني:

أ- **في الحذف:** صرح "ابن مضاء" في أكثر من موضع قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل إذ كان أساس الذي بني عليه النحاة القول الحذف،ففي حذف الفعل في مثل:"أزيدا ضربته"، قال:"وهذه دعوى لا دليل عليها،إلا ما زعموا أن "ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد،وقد تعددت إلى المضمر،و لابد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا،فمقدر ولا ظاهر،فلم يبق إلا الإضمار وهذا بناء على أن كل منصوب فلابد له من ناصب"[74]

فهذا التطور الذهني لوجود فعل مقدر في العبارة وأن العبارة ليست على ظاهر بل هي مألوفة بعبارة أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملفوظ،وذلك لأن الضمير الموجود قد نصبه الفعل الموجود، وراء كل هذا مبدأ "كل منصوب لابد له من ناصب".[75]

ب- في التنازع:

باب التنازع بكل ما فيه خلاف وإضمار وصور مفترضة لتراكيب موهوبة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل، إحداهما "لا يجتمع عاملان على معمول واحد" و الأخرى" كل عامل لابد له من معمول"، وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة في العامل من المتنازعين فهو الأول في رأي الكوفيين والثاني في رأي البصريين، وهي هذا يقف "ابن مضاء" إلى جانب النص، ويضع الباب بسهولة كما يلي:الاسم الموجود يتعلق بالثاني – كما قال البصريون – ولا يضر في الأول شيئا على الإطلاق وقد احتكم في رأيه هذا إلى النصوص اللغوية منتقلا في مستويين:

---

[74]- ابن مضاء، المصدرنفسه ،ص87.

[75]- محمد عيد،أصول النحو العربي،ص216.

الأول:النصوص تؤيد أنه ليس للأول فاعل ظاهر، سواء كان مضمرا أو محذوفا

الثاني:النصوص تؤيد رأي "الكسائي" المتفق مع رأي "ابن مضاء".[76]

في اضطراب في العامل:

تحدث "ابن مضاء" عن هذا الاضطراب بعبارتين قصيرتين عرض فيهما رأيه في ذلك، وكذلك الأساس الذي بني عليه هذا الرأي:

وقد وردت إحدى العبارتين نصا في هذه الفكرة في آخر الكتاب،وهي مما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا... كاختلافهم في رافع المبتدأ وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معا،فالنموذج الذي قدمه هنا للاضطراب في العامل "عامل المبتدأ وعامل المفعول"ومن يطلع على ما في آراء النحاة عن هذين العاملين يرى الصناعة النحوية واضحة.[77]

وأما العبارة الأخرى فقد وردت في كلام "ابن مضاء" عرضا في التعليق على ما ناقش به مسألة "الأخفش" في الاشتغال قال:"وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل،ومع هذا فإن الخوض في هذه المسائل التي تفيد نطقا أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقا، كقولهم: "لما نصب المفعول بالفاعل، أو بالفعل أو بهما معا؟[78]

وهنا أيضا يقدم نموذجا آخر لاختلاف النحاة في عامل المفعول به وقد تدرج في هذا النموذج من ترك ما يصعب النحو ويفيد نطقا،إلى ترك ما يصعب النحو ولا يفيد النطق،ومن هذا النوع الأخير "الاضطراب في العامل" فرأيه في هاتين العبارتين أن الاختلاف في العامل يجب أن يسقط من النحو ولا جدوى من الاشتغال به،أما مستند هذا الرأي فهو:"أنه لا يفيد نطقا".[79]

---

[76]- محمد عيد، المرجع السابق،ص217.
[77]- ابن مضاء،الرد على النحاة،ص118.
[78]- ابن مضاء،المصدر نفسه،ص127.
[79]- محمد عيد،أصول النحو العربي،ص220.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة

أي دراسة تحليلية تصل في الأخير إلى جملة من القضايا التي اتفقت عليها المجموعة اللغوية أو اختلفت فيها، خاصة ونحن في مجال النحو العربي الذي ليس بمثابة قرآن منزل.بل حدث فيه اتفاقات واختلافات من طرف النحاة واللغويين على حد سواء، ونحن في هذا الصدد نسعى إلى إبراز أهم النقاط التي تجمع بين "ابن مضاء" ومن قبله من الغويين،وكذلك إبراز نقاط الاختلاف التي تفرقهما في بعض القضايا.

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف في العلة

يجب أن نشير أن جل العرب يتفقون على أن أصول النحو تأثرت بأصول الفقه لكون أصول النحو أتت بعد أصول الفقه، وهذه أول قضية اتفق فيها العرب بإجماع .

1 ــ أوجه التشابه:

– العلة هي اقتران ظاهرتين لغويتين وجودا أو عدما وإحدى الظاهرتين علة والأخرسببا. وهذا متفق عليه عند جل النحاة بالرغم من الاختلاف في التسمية المطلقة على المصطلح وكذلك نوع القضايا المعالجة من خلال العلة.

– تقسيم العلل إلى أنواعوهذا عند كلا الطرفين فالنحاة القدامى قسموا العلة إلى عدة أنواع، فقالوا علة الفاعل، وهناك علل يستقرئونها من خلا ل الكلام.

وكذلك هناك عللفقهية وعلل المتكلمين وعلل النحويين،و "ابن مضاء" قسم العلل إلى علل أول، وعلل ثواني، أي أن العلل لها عدة أنواع وأقسام.

– اتفاق كل من العرب القدامى و"ابن مضاء" أن التعليل هو بيان لحكمة العرب إضافة إلى الإحساس بالخفة والثقل.

– وكذلك اتفاقه مع النحاة في قضية علل الأول والثواني،فالعلل الأول يتم فيها الحصول على المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك لنا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ولا تفيد، والتعليل فيه تبيان لحكمة العرب،وقد يكون التخفيف في الكلام الذي يشتمله الطبع والذوق.

وصف "ابن مضاء" للعلل الثواني على أنها تفيد التخفيف وهذا تبعا لآراء النحاة إذ يعترفون بالعلل الثانيوإفادتها للتخفيف.

– كذلك إسقاط العلل الثواني والثوالث،وذلك دون البحث عن سبب هذا الإسقاط، مادام قد ورد فيها حكم شرعي أو قيست المسألة بمسألة أخرى قد ورد فيها الحكم.

2– أوجه الاختلاف

لم يتطرق "ابن مضاء" إلى التفصيلات في ذكر مظاهر الخلاف في التحليل والتعليل وبيان أسبابه،فهو من الرأي الذي لا يهتم بما لا يفيد نطقا،ومن رأيه في اضطراب النحاة في التعليل، فالاشتغال حسب رأيه فيما يفيد أحسن من الاهتمام بما لا يفيد من الكلام. وهذا خلافا لمن سبقه من النحاة القدامى.

– رفضه لكل ما ليس له قيمة في صناعة النحو وهذا بحذف غير المفيد من الكلام المنطوق.

– لقد ورد "لابن مضاء" رأي مباشر عن الاختلاف في التعليل وهذا بقوله:إن ما يجب أن يسقط في النحو،الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفت فيه العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف في العامل

1– أوجه التشابه:

– لدى ابن مضاء والنحاة القدامى فكرة متقاربة من حيث الآراء،أحدهما شائع مشهور لدى طبقة النحاة فأوغلوا في التطبيق،والعامل سواء أكان لفظيا أم معنويا يؤثر في الكلام، وتأثيره

هو الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات،وهناك اتجاه آخر يرى أن للعوامل إشارات للعمل فقط أو ممهدة له وضرورة لوجوده.وقد اتفق "ابن مضاء القرطبي" مع النحاة في هذه الآراء.

2- أوجه الاختلاف:

يختلف "ابن مضاء" عن النحاة الذين يرون أن العامل يؤثر ويتأثر،فالألفاظ عندهم يحدث بعضهم بعضا.

بالرغم من الاتفاق فيما بينهم في أن العامل في النحو على جهة التقريب والتشبه،ولكن الإفضاء بالاعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز إتباعهم في ذلك. ولقد رفضه "ابن مضاء" وسبب الرفض يرجع إلى شكل الجمل من تغيير فيها، أو ادعاء نقصها، وفي جزء آخر إلى الدلالة بتحريف المعاني عن المقصود بها. كما أنه يتفق مع "ابن جني"، وهذا في قوله:"وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا لشيء آخر فأكد بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا شيء غيره".

ومما سبق يتضح أن "ابن مضاء" يرفض ما أطلق عليه اسم العامل مؤثرا على جهة التقريب أو التمهيد، وهو بهذا يقف منفردا في جانب، والنحاة في جانب آخر.

خاتمة

صفوة القول أن أي بحث يصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج والمستخلصات التي تكون بدورها عبارة عن حوصلة لما جاء في البحث ككل، وقد خلصنا إلى ما يلي:

إن الهدف المباشر الذي جاء من أجله النحو العربي هو الحفاظ على سلامة اللغة وحفظها من ظاهرة اللحن، فجاءت أصوله مستمدة من القرآن الكريم ومن كلام العرب الفصيح البليغ فظهرت عدة مدارس نحوية اختلفت فيما بينها وذلك حسب المرجعية الفكرية والثقافية لأصحابها، فابن مضاء القرطبي الذي عالج أصول النحو على طريقة مخالفة لمن سبقوه استطاع أن يفتح باب الاجتهاد في هذا العلم بعد أن كاد يغلق فبفضل المسائل التي أثارها عاد الدرس النحوي إلى الواجهة بعد أن كان نجمه يغيب، فقد اعتمد المذهب الظاهري وكانت آراؤه صريحة رغم الغموض الذي كان سائدا في بعضها، وكان يستند إلى جانب النص اللغوي، وكما يرى أن الاختلاف في التعليل قد بعد عن موضوعه.

أما في العامل فقد كان يرفضه وقد اضطرب في دراسته في هذا الباب، فكانت متناقضة في كثير من المسائل التي تعرض لها، ورغم هذا يبقىً ابن مضاءً من العلماء الأجلاء الذين وهبوا الدرس النحوي الكثير، فقد أقر الإعراب وبين أثره في الجملة على الرغم من ثورته على العوامل والعلل، وقد تأثر بآرائه الكثير من العلماء المحدثين وساروا على دربه .

قائمة المصادر والـمراجع

قائمة المصادر والمراجع

. القرآن الكريم

. الحديث الشريف

1. ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية،1957.
2. ابن مضاء: أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام:مصر،ط1، 1979.

1. الأنباري :أبي البركات: لمع الأدلة، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار السعادة:مصر،1961.
2. الأنصاري: وليد عاطف: نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتب للتوزيع والنشر، د ط، د ت.
3. السيوطي: جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، قراءة: محمود سليمان ياقوت، دار المعارف الجامعية، د ط، 2006.
4. الزمخشري: القاسم محمد بن عمر: أساس البلاغة، دار المعارف للطباعة والنشر: بيروت، دط، 1979.
5. الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم اللغة: شرح خالد الأزهاري الجرجاوي، دار المعارف: القاهرة.
6. المبرد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، دط، د ت.
7. الطنطاوي: محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،دار المعارف، مصر، د ط، دت.

1. أمين: أيمن عبد الغني: منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 2000

2. الوراق: محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 2002.

3. صالح بلعيد: في أصول النحو، دار الهومة: الجزائر، دط، 2005.

4. تيمور: أحمد باشا: السماع والقياس، دار الآفاق العربية: القاهرة، ط1، 2001.

5. حسان: تمام: الأصول في النحو، دار الثقافة العربية: دار البيضاء، د ط،1981.

6. راوي : صلاح: النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، د ط، د ت.

7. مبارك: مازن: النحو العربي، دار الفكر: بيروت، ط3، 1974 .

8. عبد الكريم: بكري: أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999 .

9. عتيق: عبد العزيز: المدخل إلى علم النحو والصرف،دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، د ط، 1989.

10. عيد: محمد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب للطباعة والنشر: القاهرة، دط، 1989.

11. سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم: مصر، د ط،1977.

الفهـــــرس

الموضوع

الإهداء
شكر
مقدمة أ–ب
مدخل 2
الفصل الأول: العلة والعامل في التراث النحوي العربي
المبحث الأول: مفهوم العلة والعامل..... 9
المطلب الأول: مفهوم العلة لغة واصطلاحا..... 9
المطلب الثاني: مفهوم العامل لغة واصطلاحا..... 11
المبحث الثاني: العلة والعامل في التراث النحوي العربي..... 13
المطلب الأول: العلة في التراث النحوي العربي..... 14
المطلب الثاني: العامل في التراث النحوي العربي..... 18
الفصل الثاني: ابن مضاء والحركة النحوية في الأندلس
المبحث الأول: الحركة النحوية في الأندلس..... 20
المطلب الأول: النحو في الأندلس..... 20
المطلب الثاني: المذهب الظاهري في الأندلس..... 23
المبحث الثاني: لمحة عن حياة ابن مضاء..... 25
المطلب الأول: سيرته..... 25
المطلب الثاني: مذهب ابن مضاء..... 27
الفصل الثالث: العلة والعامل عند ابن مضاء
المبحث الأول: العلة والعامل عند ابن مضاء..... 30
المطلب الأول: العلة عند ابن مضاء..... 30
المطلب الثاني: العامل عند ابن مضاء..... 39
المبحث الثاني: دراسة تحليلية مقارنة..... 44

المطلب الأول: أوجه التشابه والاختلاف في العلة..... 44
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف في العامل..... 45
خاتمة..... 48
قائمة المصادر والمراجع..... 50
الفهرس..... 53